المطلب التاسع

مؤشر الانفتاح الدولي ٢٠٠٤(*)

Index of International Openness

الأكاديمية الدولية للدراسات البينية

تمهيد:

مؤشر الانفتاح على العالم أو الدولي هو أحد المؤشرات الجديدة التي تتضمنها كتاب هذا العام وهو الآخر حديث النشأة كأحد إفرازات العولمة. فما هو عدد الدول الداخلة فيه وماذا يقيس؟ وما هو أداء مصر والدول العربية فيه؟

نعرض لهذا المؤشر بذات الترتيب الذي عرضنا له بالنسبة للمؤشرات السابقة أي العرض لثلاث نقاط أساسية تبدأ بالتعريف بالمؤشر وبالجهة المصدرة له.

(١) تعريف بالمؤشر وبالجهة المصدرة له:

يصدر مؤشر الانفتاح على العالم Index of International Openness كما ذكرنا عن الأكاديمية الدولية للدراسات البينية منذ عام ٢٠٠١ فقط شأنه في حداثة العهد شأن معظم المؤشرات التي عرضت لها دراستنا.

والأكاديمية الدولية للدولية للدراسات البينية[١] هي مؤسسة علمية مستقلة

(*) مؤشر الانفتاح الدولي ٢٠٠٤ ملحق (٩).

(١) www.aisigf.org.

لا تهدف إلى تحقيق الربح، تكرس جهودها في المجالات البحثية والتدريبية والاستشارية، ومعظم أعمالها قائمة على العمل البيني.

وتهدف تلك الأكاديمية إلى المساهمة في التوصل إلى توازن وتنمية مستدامة على مستوى العالم ، استناداً إلى احترام الكرامة الإنسانية والبيئة. هذه الأكاديمية تفتح أبوابها للمنظمات الدولية والقومية والمعاهد العامة والخاصة (كالجامعات والمراكز البحثية والشركات والاتحادات والطلاب والمواطنين العاديين.

أما بالنسبة للمؤشر، فهو يصدر بشكل متواصل منذ عام ٢٠٠١ ويدخل في تحليله عدد ١٤٥ دولة كما عرضنا بالتفصيل في السطور التالية لمعايير قياس الانفتاح على العالم التي اعتمد عليها المؤشر. ولم يغب عن واضعي المؤشر الربط بين الانفتاح على العالم وبين التنمية البشرية.

(٢) معايير قياس الانفتاح ونقاط المؤشر:

يعتمد المؤشر على ثلاثة أبعاد أساسية لقياس اندماج الدولة مع العالم وهي كالتالي:

أولاً: التجارة العالمية في السلع .

معدل التجارة في السلع (الواردات + الصادرات) ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي. ويتجسد هنا المؤشر الفرعي الأول وهو مؤشر الانفتاح على التجارة الدولية Index of Openness to International Trade.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر .

نصيب الدولة الإجمالي من الاستثمار الأجنبي المباشر (استقبال استثمار

وخروج استثمار) ونسبة هذا الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي. ويمثل هذا المؤشر الفرعي الثاني وهو مؤشر الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر Index of Openness to Foreign Direct investment.

ثالثاً: الهجرة الدولية:

نسبة المهاجرين إلى عدد السكان. وهنا نحن بصدد مؤشر فرعي وهو مؤشر الانفتاح على الهجرة الدولية Index of Openness to International Migration.

يعطي المؤشر قيمة لكل من المؤشرات الفرعية الثلاث، حيث يحسب المؤشرين الأولين (التجارة والاستثمار) بمقدار ٢/٥ و مؤشر الهجرة الدولية بمقدار ١/٥، والدول التي هي أقرب إلى الواحد الصحيح هي التي تعتلي مقدمة المؤشر، في حين أن الدول التي هي أقرب الصفر فتأتي في مؤخرة المؤشر.

(٣) الصورة العامة لمؤشر الانفتاح الدولي ٢٠٠٠.

السؤال الآن: من هي أفضل دول العالم وأكثرها انفتاحاً على العالم من خلال معاملاتها التجارية والاستثمارية والهجرة البشرية؟ ومن هي أسوأ دول العالم أداءً في المجالات الثلاث؟ هل هي بالضرورة دول أوربا الصناعية أو الولايات المتحدة؟

بمراجعة مؤشر الانفتاح على العالم ٢٠٠٤ يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- أن إجمالي الدول الـ ١٤٤ التي شملها المؤشر تستحوذ على حوالي ٩٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و ٩٨ ٪ من سكان العالم.

- لوحظ حفاظ كل من سنغافورة وهونج كونج على صدارة دول العالم في المؤشرات الفرعية الثلاث على مدى السنوات الثلاث الماضية. فكلا الدولتين تتبادلان وتتنافسان على المركز الأول دون منازع.
- صعدت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المرتبة الثالثة بين دول العالم في المؤشرات الثلاث وخاصة المؤشرين الأول (التجارة) والثالث (الهجرة).
- أما أفضل دول العالم أداءً على مدى الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٢ فكانت تشاد إذ أصبح مؤشرها هذا العام ستة أضعاف مؤشرها ١٩٩٠. فهي تحتل هذا العام المرتبة ٨ على العالم متقدمة على أيرلندا وسويسرا وهولندا.
- احتلت الولايات المتحدة المرتبة السادسة هذا العام بعد أن كانت في المرتبة الرابعة عام ٢٠٠٣ وربما على أثر تراجع مؤشر الهجرة والاستثمار.
- لم يدخل ضمن العشر الأوائل سوى ثلاث دول أوربية غربية وهي بلجيكا وأيرلندا وهولندا. في حين احتلت دول كفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة مراكز متأخرة في المؤشر. فالمملكة المتحدة على سبيل المثال تحتل المرتبة ٦٠ لهذا العام ٢٠٠٤.
- أما بالنسبة للدول التي تحتل مؤخرة المؤشر، فالخمس دول الأخيرة هي من أفريقيا، وتأتي كل من مصر ورواندا في مؤخرة المؤشر!! ومن بين الدول العشر الأخيرة ٦ من أفريقيا واثنين من آسيا واثنين من أمريكا اللاتينية.

(٤) وضع مصر في مؤشر الانفتاح الدولي.

يعد هذا المؤشر شأنه شأن مؤشر العولمة ومؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر من أسوأ مؤشرات مصر، لماذا؟ فما هو ترتيب مصر في مؤشر الانفتاح على العالم؟ وهل يعكس هذا الترتيب الإمكانات الحقيقية لمصر؟

بمراجعة المؤشر ووفقاً للجدول المعروض أدناه (٢٣)، تبين أن مصر تحتل مؤخرة المؤشر بل وتتنافس مع رواندا على المركز الأخير بين ١٤٤ دولة على مستوى العالم على مدى العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، لاشك أن هذا الترتيب بمثابة الكارثة الحقيقية، وإن كان يعكس واقعاً.

ففي خلال الأعوام الأخيرة تراجعت صادرات مصر بشكل كبير بعد أن فقدت الميزة التنافسية في الكثير من السلع، كما تراجع نصيب مصر من الاستثمار الأجنبي المباشر (كما لاحظنا عند عرضنا لمؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر)، كما تراجعت الهجرة المصرية خاصة لبلدان الخليج. ومن ثم فلا نعجب أن نرى مصر بكل ثقلها تتنافس على المركز الأخير في مؤشر الانفتاح علي العالم.

جدول (٢٣) ترتيب ونقاط مصر وإسرائيل في مؤشر الانفتاح الدولي

الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

الدولة	مؤشر ٢٠٠٣		مؤشر ٢٠٠٤	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
مصر	١٤١	٠,٠٢٦	١٤٣	٠,٠٣١
إسرائيل	٢٢	.١٩٢	١٩	٠,١٩٤

المصدر: جمعه المؤلف من مؤشر الانفتاح الدولي المرفق.

كما يوضح الجدول ووفقاً للمؤشر المرفق، احتلت مصر المرتبة الأخيرة في المؤشر العام الماضي (٢٠٠٣)، بينما تحتل هذا العام المرتبة قبل الأخيرة قبل رواندا.

وفي المقابل صعد ترتيب إسرائيل كما ارتفعت نقاطها، إذ صعدت إلى المرتبة ١٩ بعد أن كانت في المرتبة ٢٢ في مؤشر ٢٠٠٣, ومن ثم فإن الفارق بين مصر وإسرائيل في هذا المؤشر يزيد على ١٢٠ رتبة، وهو وضع يقتضي الدراسة العاجلة من قبل الحكومة المصرية.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن المؤشر الفرعي الخاص بالهجرة كان هو السبب الرئيسي لتبوؤ إسرائيل تلك المكانة العالية. فبالنظر للمؤشرين الآخرين (التجارة والاستثمار الأجنبي) يفترض أن تكون إسرائيل في المرتبة بين ٦٠ و الـ ٧٠، ولكن نظراً لكونها بلد يستقبل المهاجرين اليهود من كل أرجاء العالم صعدت إلى مرتبة متقدمة.

فلاشك أن هناك تخبط في كل من السياسة التجارية والاستثمارية المصرية خلال السنوات الأخيرة، فتارة تتدخل الحومة لخفض الجمارك وتارة أخرى تتدخل لرفعها من خلال حلول جزئية وقصيرة المدى لا تعكس استراتيجية تجارية أو استثمارية طويلة الأجل.

كما تراجعت الهجرة المصرية بعد أن وجد المواطن الخليجي ضالته في العمالة الأسيوية رخيصة الأجر وعالية المهارة بالإضافة إلى الطاعة شبه العمياء مع الأمانة. كل ذلك بالإضافة إلى ما تركته حربي الخليج الأولى والثانية من أثر سلبي حيث عودة العمالة المصرية من اغلب دول الجوار مع العراق.

(٥) وضع الدول العربية في مؤشر الانفتاح على العالم:

من بين دول العالم الـ ١٤٤ التي شملها المؤشر مثلت ١٥ دولة عربية، وكان أداء الدول العربية متبايناً. فمنها من احتل مركزاً متقدماً ومنها من اتل مؤخرة المؤشر. تتضمن السطور التالية عرضاً مقارناً لأداء الدول العربية في مؤشر الانفتاح على العالم خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤,

يمكننا من خلال الجدول المشار إليه أدناه (٢٤) استخلاص النتائج التالية:

- لوحظ أن أفضل الدول العربية تمثيلاً في المؤشر الإمارات ثم الكويت والأردن اللتان تحتلان المرتبتين ١٣ و ١٥ وهو تمثيل مشرف بكل المقاييس لكل الدول العربية. وإن كان السبب الرئيسي في تبؤ تلك الدول الثلاث تلك المنزلة هو أنها تتقدم دول العالم من حيث مؤشر الهجرة الفرعي فهي أعلى دول العالم استقبالاً للعمالة والهجرة، وإن كانت الأردن تتميز عن كل من الإمارات والكويت في مؤشر الاستثمار.
- أما أسوأ الدول العربية تمثيلاً فكانت اليمن والجزائر والمغرب والسودان ثم مصر التي احتلت مؤخرة المؤشر.

جدول (٢٤) ترتيب ونقاط الدول العربية في مؤشري الانفتاح الدولي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤

الدولة	مؤشر ٢٠٠٣		مؤشر ٢٠٠٤	
	ترتيب	نقاط	ترتيب	نقاط
الإمارات	٣	٠,٣٥٢	٣	٠,٣٤٠
الكويت	١٠	٠,٢٥٠	١٣	٠,٢٤٢
الأردن	١١	٠,٢١٧	١٥	٠,٢١٤
عمان	٢٦	٠,١٨١	٢٦	٠,١٨٢
السعودية	٥٠	٠,١٤٣	٤٤	٠,١٤٧
ليبيا	٦٥	٠,١٢٤	٤٧	٠,١٤٤
تونس	٧٠	٠,١١٦	٦٤	٠,١١٩
لبنان	٦٨	٠,١١٨	٧١	٠,١١٢
موريتانيا	٨١	٠,١٠٤	٧٤	٠,١١٠
سوريا	١٠٧	٠,٧٩	٩٣	٠,٠٨٨
اليمن	٩٥	٠,٩٠	١٠٢	٠,٠٨٢
الجزائر	١٠٤	٠,٨٣	١٠٣	٠,٠٨٢
المغرب	٧٩	٠,١٠٧	١٠٧	٠,٠٧٧
السودان	١٢٣	٠,٦١	١٢٣	٠,٠٥٨
مصر	١٤١	٠,٢٦	١٤٣	٠,٠٣١

المصدر: جمعه المؤلف من مؤشري الانفتاح الدولي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

- وبمقارنة أداء الدول العربية الـ ١٥ في المؤشر خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ لوحظ الآتي:

- أن هناك ست دول عربية تراجع ترتيبها وهي الكويت والأردن ولبنان واليمن ومصر والمغرب. وإن كانت مصر قد شهدت تحسناً طفيفاً للغاية في النقاط من ٠,٠٢٦ إلى ٠,٠٣١.
- ولم يتغير ترتيب كل من الإمارات وعمان والسودان. وإن كانت نقاط كل من الإمارات والسودان قد شهدت تراجعاً طفيفاً، في حين ارتفعت نقاط عمان ارتفاعاً طفيفاً كما يوضح الجدول.
- أما الدول العربية التي شهدت تحسناً كبيراً هذا العام مقارنة بالعام ٢٠٠٣ فكانت ليبيا التي صعدت بما يقرب من ٢٠ رتبة وسوريا (بما يقرب من ١٤ رتبة) ، تلتهما كل من تونس والسعودية.
- في حين كانت أسوأ الدول العربية أداءً في المؤشرين هي المغرب التي تراجعت بما يقرب من ٣٠ رتبة إذ تراجعت من المرتبة ٧٩ إلى المرتبة ١٠٧.

- من بين المؤشرات الفرعية الثلاث (مؤشر التجارة مع العالم ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الهجرة الدولية) لوحظ أن أفضل مؤشر للدول العربية كان مؤشر الهجرة وكان هو السبب في ارتفاع ترتيب دول الخليج العربي الممثلة في المؤشر إذ تسيطر على المراتب العشر الأولى.
- في حين كان أسوأ مؤشر فرعي للدول العربية كان مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أتى ترتيب الدول العربية فيه فوق التسعين. فلم تمثل دولة عربية قبل ذلك. وهذه النتيجة تعني أن هناك مشكلة حقيقية يواجهها العالم العربي بشأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فلابد من التعرف على الأسباب وابتكار الحلول من وحي التجارب المقارنة.

- أما المؤشر الخاص بالتجارة الدولية فقد شهد أداءً متبايناً فمن الدول العربية من يحتل مكاناً متميزاً في هذا المؤشر مثل الإمارات (١٥) وعمان (٣٤) والأردن (٣٧) وتونس (٣٨) والكويت (٤٥)، ومن الدول العربية من شهد أداءً غير مشجع مثل السودان ومصر.

(٦) الدروس المستفادة والمقترحات:

لاحظنا من خلال عرضنا لهذا المؤشر الذي يعنى بمسألة انفتاح الدولة على العالم الخارجي من خلال التجارة والاستثمار وانتقال عنصر العمل. وقد لاحظنا أن الدول العربية خاصة دول الخليج العربي قد ضربت مثالاً يحتذى بشأن مسألة انتقال عنصر العمل عبر الحدود. فلاتزال هذه مسألة شائكة تعثرت المفاوضات بشأنها داخل منظمة التجارة العالمية نظراً لحرص الدول الصناعية على الأسواق الوظيفية لمواطنيها، ولهذا احتلت الدول الصناعية مراتب متأخرة في هذا المؤشر.

من الضروري تفهم حقيقة أنه لنجاح مشروع العولمة، ينبغي أن يسمح لعنصر العمل بالتحرك عبر الحدود للانتقال من أماكن الوفرة إلى أماكن الندرة، كما سمح لعنصر رأس المال وللسلع للانتقال بحرية عبر الحدود.

لاحظنا من خلال تحليلنا لهذا المؤشر بالنسبة لمصر أولاً أن مصر تحتل مرتبة لاترقى إطلاقاً إلى مستوى إمكانات وقدرات مصر. فمصر تتنافس على المقعد الأخير مع رواندا. تراجعت مصر بسبب أدائها المتدني في المؤشرات الثلاث الفرعية حيث تحتل فيها تقريباً المراتب الأخيرة. ذكرنا أن تلك النتيجة ليست بمستغربة في ظل عدم وضوح السياسة التجارية والاستثمارية لمصر

حتى فقدت مصر ريادتها الاقتصادية لدول المنطقة. ففي مجال التجارة ظهرت الإمارات والأردن وتونس. وفي مجال الاستثمار تربعت الأردن والإمارات وتونس... إلخ.

فلاشك أن تلك النتيجة تتطلب وقفة حاسمة من قبل صانعي القرار في مصر، غذ ماذا ينتظر بعد المرتبة الأخيرة بين دول العالم. والمشكلة أنه يصعب رفض نتائج هذا المؤشر، لأننا لاحظنا هذا الأداء المتدني في كل المؤشرات التي عرضت لها الدراسة. وهذا يعني أن هناك مشكلة تبحث عن حل.

بالنسبة للدول العربية مجتمعة، فقد لاحظنا أن أسوأ مؤشر للدول العربية مجتمعة هو مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر وكان سبباً في تراجع مؤشرات كل الدول العربية باستثناء تونس والسودان والأردن والإمارات.

لابد من وجود استراتيجية عربية موحدة لجذب هذا النوع من الاستثمار للمنطقة ولن يتثنى هذا إلا إذا أنشئ اتحاد إقليمي عربي وأزيلت الحواجز التي تفصل بين الدول العربية أسوة بباقي مناطق العالم المتحضر.

لابد من توحيد الرسالة، فالحكومات العربية تبذل جهوداً لجذب الاستثمار، وفي الوقت نفسه هناك حملات مقاطعة شعبية، وفي النهاية يتردد المستثمر أياً كانت هويته في الدخول في استثمارات طويلة الأجل في تلك البيئة غير المرحبة. لابد من توعية الرأي العام العربي بأنه وإن كنا نتفق في رفضنا للهيمنة وللسياسات الأمريكية، فعلينا أن نتفق أيضاً أنه في الوقت الراهن ليس من صالح البلدان العربية تغذية دعوات العزلة. لأن المستثمر يعيش الآن أسعد أيامه فالعالم بأكمله مفتوح أمامه، ولهذا هربت الاستثمارات إلى حيث الأسواق المرحبة والآمنة.

التجارة العربية مع العالم الخارجي لاترقي كلية إلى مستوى إمكانات الدول العربية وكذلك التجارة العربية البينية. فكل تلك المؤشرات تصب في اتجاه معين ترسم على أساسه صورة المنطقة العربية في أعين الآخرين.